مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية / جامعة قطر
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences/ Qatar University

نافـــذة مـركز ابـن خلـــدون على السياسة

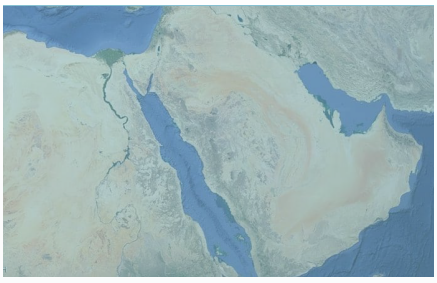

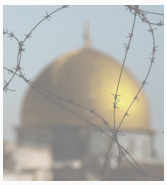

يناير 2022

نافذة علمية شهرية تصدر عن مركز
ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المحتوى

مفاهيم
الأيديولوجيا

قراءة
الأزمة الروسية – الأوكرانية

تقارير
دور الجيش المصري في اقتصاد البلاد

فعاليات:
زيارة وفد رئيس البرلمان التركي

نافـذة مـركز ابـن خلـدون على السياسة

للاقتراحات والمساهمات:
lbnkhaldon@qu.edu.qa

مفاهيم

الأيديولوجيا

يُرجِع البعض أصل مفهوم الأيديولوجيا إلى الفرنسيين، حيث ظهر هذا المفهوم للمرة الأولى إبان الثورة الفرنسية، وقدَّمه ديستوت دي تريسي كتعبير مختصر عمَّا سمَّاه بـ "علم الأفكار"، المقتبس من نظرية المعرفة للفلاسفة جون لوك وإتيان بونو دي كونديلاك، ويرجع البعض تأثُّره بالفيلسوف الإنجليزي فرانسيس بيكون. وأطلق بعض مؤرخي الفلسفة على القرن التاسع عشر اسم عصر الأيديولوجيا، ليس لأن المفهوم نفسه كان يُستخدَم على نطاق واسع في ذلك الوقت ، ولكن لأن الكثير من الأفكار في ذلك الوقت يمكن تمييزها عن الأفكار السائدة في القرون السابقة من خلال السمات التي من شأنها الآن أن تسمى أيديولوجية.

مفهوم الأيديولوجيا مفهوم مثير للجدل، ويمكن القول بأن جزءًا على الأقل من هذا الجدل ينبع من الخلاف حول تعريف مفهوم أيديولوجيا، ويُلاحظ أن معناه الصارم يشتمل على خمس خصائص، وهي أن تتضمن: نظرية تفسيرية شمولية إلى حدٍ ما حول التجربة الإنسانية، وبرنامج للتنظيم الاجتماعي والسياسي، وتصوُّر يقول بأن تحقيق هذا البرنامج يتطلب صراعًا، والسعي للاعتماد على تجنيد الأتباع المخلصين وليس إقناعهم فقط، والمطالبة بالالتزام ومخاطبة جمهور واسع.

يستخدم مصطلح الأيديولوجيا على نطاق واسع في عدد من المجالات، وبحسب كارل بوبر (Popper) فإن الأيديولوجيا طريقة للتفكير السياسي، ونظام فكري شمولي مغلق. ويرى بوبر أن المشكلة في هذا النظام لا تكمن في أنه يتكلم فعليًا في كل القضايا فقط، وإنما في أنه غير قابل للدحض عمليًا، إذ يقوم بخلق وتسويق تبريرات غير منطقية في حال فشله في تنبؤاته عن ظاهرةٍ أو توقعٍ ما، ولكن بقالب منطقي؛ فعلى سبيل: تُعدُّ الثورة أمرًا حتميًا بالنسبة إلى الاتجاه المتشدد داخل الماركسية، لكنها إن لم تحدث فإن ذلك يعود إلى تعرضها للخيانة من قبل قادتها، واستنادًا إلى بوبر، فإن الأيديولوجيا والتفكير الأيديولوجي تتناقضان مع التفكير العلمي الذي ينتج دائمًا فرضيات قابلة للتنفيذ، حيث يستند هذا النوع من التفكير إلى كيفية عمل الأشياء واختبارها، وليس بوجود نظرية كبرى تفسِّر كل شيء.

وعليه، فبإمكان أي طرفين الاتفاق على صحة الفرضية العلمية في ضوء الأدلة الموجودة وقت اختبارها. ومن التعريفات المرنة للأيديولوجيا بأنها منظومة أو مجموعة متماسكة من المبادئ السياسية. ويسمح مثل هذا التعريف باعتبار الليبرالية والشيوعية وغيرها أيديولوجيات.

قضايا

الأزمة الروسية – الأوكرانية

يوصف الحشد العسكري الروسي على حدود أوكرانيا والاستعدادات العسكرية الجارية هناك، بالإضافة إلى إرسال روسيا قوات ومعدات عسكرية إلى جارتها بيلاروسيا على حدود أكرانيا الشمالية، بأنه الحشد العسكري الروسي الأكبر على حدود أوروبا منذ الحرب الباردة في القرن الماضي. وتقدِّر الولايات المتحدة القوات الروسية المتأهبة على حدود أوكرانيا بحوالي 100 ألف جندي روسي، فيما يشير الجانب الأوكراني إلى أن هناك ما يزيد عن 120 ألف جندي روسي على حدود بلاده. ويتساءل كثيرون لماذا اندلعت الأزمة الراهنة بين روسيا وأوكرانيا في هذا التوقيت بالتحديد؟ وماذا تريد موسكو بالضبط؟ وما الرد الغربي على التصعيد الروسي؟

في حقيقة الأمر، إن الأزمة الروسية – الأوكرانية ليست جديدة، وهي أزمة ممتدة لسنوات طويلة، وتعود في جذورها إلى سياسة روسية قوامها محاولة استعادة نفوذها الإمبراطوري في محيطها الجيو-سياسي السابق، أو ما اصطلح على تسميته "دول الاتحاد السوفيتي السابقة"، والتي استقلتْ في بداية التسعينات من القرن الماضي، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وتستند السياسة الروسية هذه على ضرورة منع هذه الدول من الدخول في الفلك الغربي، ومنع تمدُّد حلف شمال الأطلسي في اتجاهها. وأخيرًا منع حصول تحوُّلات سياسية داخلية تؤدي إلى ولادة نخبة سياسية معادية لروسيا، أو موالية بشكل قوي للغرب. وعندما تشعر روسيا بأن أيًا من خطوطها الحمراء هذه قد بدأ يتآكل، تطلق آلاتها العسكرية، وتعمل فورًا على تقويض ما تراه تهديدًا لها، ولمشروعها.

خلال السنوات القليلة الماضية، ازدادت هذه السياسة الروسية وضوحًا، مع تراجع دور الولايات المتحدة العالمي، وعدم رغبة الأخيرة في الانخراط في حروب مباشرة. وقد استغلت روسيا هذه الوضعية؛ لتقوم بإعادة تنشيط قوتها الصلبة، وانتشارها العسكري في عدد من الدول في الحيز الجغرافي القريب منها، وكذلك في الحزام الجغرافي الذي يقع خلف هذا المسرح، سواءً أكان ذلك في الشرق الأوسط، أو في شمال إفريقيا. وقد حصل أن قامت روسيا باحتلال جورجيا وتقسيمها عام 2008، فيما عُرف بحرب أوسيتيا الجنوبية. وقد دعمت روسيا في تلك الحرب الانفصاليين، وشنت هجومًا كبيرًا انتهى إلى احتلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، ثم دعمت إعلان استقلالهما. وعندما انتهت ولاية الرئيس الجورجي الموالي للغرب غادر إلى أوكرانيا، ولكنه اعتقل عند عودته إلى جورجيا، وتمَّ تعذيبه، وإساءة معاملته، والاعتداء عليه، فيما يبدو عملية انتقام سياسي.

وفي عام 2014، احتلت روسيا أجزاء من أوكرانيا، من بينها شبه جزية القرم، وقامت بضمِّها إلى الأراضي الروسية رسميًا، ودعمت انفصاليين في شرق وجنوب أوكرانيا عسكريًا، بهدف الانفصال عن أوكرانيا، وإشغال الحكومة الأوكرانية في معارك طويلة الأمد. وقد تحجَّجت روسيا حينها بأن تدخلها

في أوكرانيا يأتي من منطلق حماية المواطنين من أصل روسي، لكن الحقيقة أن الجولة الأخيرة من الصراع بين الطرفين تعود إلى عام 2013، حيث قام رئيس أوكرانيا، الموالي لروسيا حينها، فيكتور يانوكوفيتش بتعليق اتفاقياتٍ لبلاده مع الاتحاد الأوروبي، وإبرام اتفاقيات بديلة مع موسكو، وذلك بخلاف التوجهات الشعبية الأوكرانية، وبخلاف إرادة البرلمان. وقد أدى ذلك إلى قيام تظاهرات حاشدة ضده، وإلى عزل البرلمان له، وفراره إلى روسيا. وعندما تولى رئيس جديد بالوكالة، ردَّت روسيا عام 2014 بغزو أوكرانيا، وضم شبه جزيرة القرم، وتشجيع الانفصاليين الموالين لموسكو في إقليم دونبس (دونيتسك ولوهانسك) بالانفصال عن أوكرانيا.

وبالرغم من توصُّل قادة أوكرانيا وألمانيا وفرنسا وروسيا إلى اتفاقٍ بمينسك، عاصمة بيلاروسيا في فبراير 2015، على وقف إطلاق النار شرقي أوكرانيا، وإقامة منطقة عازلة، وسحب الأسلحة الثقيلة، إلا أن المناوشات استمرت منذ ذلك الحين حتى اليوم. وفي الوقت الذي تتصاعد فيه التحذيرات من إمكانية حصول غزو روسي، تنفي موسكو وجود أي نية لها لغزو أوكرانيا، لكنها عمليًا تتصرف عكس ذلك تمامًا.

وفي الوقت الذي تؤكِّد فيه الولايات المتحدة على أنها لا تريد أن تدخل في حرب، أو ترسل جنودًا، يظهر الانقسام الأوروبي بشكل جلي إزاء الكيفية التي يجب التعامل بها مع روسيا، لا سيما ألمانيا التي تبدو متساهلة تمامًا مع التصعيد الروسي، خوفًا من رد فعل موسكو. ومع ذلك، يسعى المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة للحفاظ على حدٍ أدنى من التصريحات المتماسكة التي تهدف إلى ردع موسكو، لكن هناك شكوكًا كبيرة عن جدوى هذه التصريحات، ما لم تكن مقترنة بإجراءات رادعة، وذات مصداقية، في ظل اقتصار بعض التهديدات على إمكانية فرض عقوبات اقتصادية على موسكو. وبين هذا وذاك، تبدو أوكرانيا في موقف حرج للغاية، لاسيما في ظل الخلل البين في ميزان القوى بينها وبين روسيا؛ لصالح الأخيرة، وتردُّد الغرب في دعمها عسكريًا. وإذا ما شعرت موسكو بأن الغرب ضعيف، ولن يرد عليها، وأن مصالحها تقتضي غزو أوكرانيا، فإن هذا السيناريو سيبقى قائمًا، وإلا فإن الحشد الروسي سيكون مجرَّد ورقة ضغط فقط؛ لتحسين شروط موسكو في المفاوضات مع الغرب، على أي صفقة محتملة لاحقًا.

تقارير

دور الجيش المصري في اقتصاد البلاد

نشر مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط تحليلًا في يناير الماضي للباحث يزيد صايغ تحت عنوان: "محاربون أم رأسماليون؟"، وهو جزء من سلسلة مقالات ستُنشر تباعًا، وترتبط بدراسةٍ حول القوات المسلحة المصرية تحت عنوان: "الاحتفاظ بالقدرة أم إعادة الهيكلة أم التجريد؟ خيارات سياساتية للاقتصاد العسكري المصري"، وستُنشر أيضًا في وقت لاحق.

ينطلق التحليل من فكرة جوهرية، وهي أنه يجب على مصر إعادة النظر في دور المؤسسة العسكرية في الاقتصاد المصري. وتشير المعلومات إلى أن الجيش المصري يسيطر على جزء كبير من النشاط الاقتصادي في البلاد، وأن سيطرته على الاقتصاد ازدادت مع وصول السيسي إلى السلطة عام 2013. وتدير المؤسسة العسكرية المصرية ربع إجمالي الأشغال العامة في مجالَيْ البنية التحتية والإسكان، وتنتج هذه المؤسسة سلعًا رأسمالية واستهلاكية ومواد غذائية، وتؤدي دورًا أساسيًا في قطاع الإنشاءات، كما تنخرط في سلسلة البيع، والشراء، والاستيراد، والتصدير، وتمتلك دورًا مؤثرًا في قطاعات التعدين، والدعاية، والإعلام، والخدمات؛ فتتولى استخراج المعادن، وتمتلك شركات إعلامية وفنادق، ويسيطر ممثلو المؤسسة العسكرية على أراضي الدولة، ويسهمون في توجيه السياسات في قطاعات عدة، ويديرون صناديق ومبادرات رئاسية.

ويلفت التحليل أنه على الرغم من أن العام 2016 شهد تصريحات لرئيس الوزراء المصري شريف إسماعيل تشير إلى أن دور المؤسسة العسكرية في الاقتصاد سيتقلص تباعًا في السنوات القليلة القادمة، إلا أن ما حصل هو العكس تمامًا، ولا بل أن جهاز المخابرات ووزارة الداخلية دخَلَا على الخط أيضًا بمشاريعهما الخاصة. وتزعم المؤسسة العسكرية أنها تسهم في توفير الفرص للقطاع الخاص، وإذا صحَّ هذا، فعلى إدارة السيسي أن تعمل بالتوازي على تمكين الهيئات الحكومية المدنية من استئناف هذا الدور بشكل كامل، وذلك بهدف إعفاء المؤسسة العسكرية من هذه المهمة في نهاية المطاف. فإزالة القيود المفروضة على النمو تقلِّل من الحاجة إلى استخدام المؤسسة العسكرية كرأس حربة في جهود التنمية، أو في تطوير القطاعات الاقتصادية للاستثمار الخاص.

وبحسب التحليل، فإن الأرقام والادعاءات المتعلقة بالمنفعة الاقتصادية الفعلية لانخراط المؤسسة العسكرية المصرية في اقتصاد البلاد كلها موضع شك، كما أن تذرُّع المؤسسة العسكرية بالأمن القومي كمبرِّر لإبقاء التفاصيل المالية لأنشطتها المدنية طي الكتمان يثير شكوكًا كبيرة في بلدٍ له تاريخ طويل في إخفاء الخسائر والديون في الشركات المملوكة للدولة. ويشير التحليل إلى أن أرقام العجز والادخار وتحقيق الفائض في رأس المال المحلي يمكن استخدامها كمؤشر على مدى مصداقية الادعاءات المتعلقة بإيجابية دور الجيش في الاقتصاد، فكل هذه المؤشرات تفنِّد الحجج التي تبرِّر التوسع الهائل للدور العسكري في الاقتصاد المصري.

ويلفت التحليل أن نقص رأس المال حتّم على مصر اللجوء إلى الاقتراض المحلي بشكل ضخم؛ لتمويل مشاريعها العملاقة، ما يزيد من تقليص سوق الائتمان للقطاع الخاص، الذي لا يزال في "حالة من الغيبوبة العميقة"، على حد تعبير الخبير الاقتصادي إسحاق ديوان. وتتجلى التوترات الناجمة عن استراتيجية إدارة السيسي للاستثمار الذي تقوده الدولة في أكبر مشروعٍ تديره المؤسسة العسكرية، وهو بناء عاصمة إدارية جديدة بكلفة 25 مليار دولار للمرحلة الأولى.

وينبِّه التحليل على أن استراتيجية الاستثمار الرأسمالي المكثَّف التي تنتهجها إدارة السيسي جعلت الحكومة تعتمد بشكل متزايد على تدفقات العملة الأجنبية، التي تجتذبها من خلال تقديم أسعار فائدةٍ أعلى من أي وقت مضى، مقرونة بسعر صرف مربوط للعملة الوطنية، واقتراض العملة الأجنبية في حد ذاتها كأصل. ويحذِّر التحليل من أن هذا النوع من "الهندسة المالية" هو تحديدًا ما دفع لبنان إلى الانهيار المالي عام 2019، كما شرح ذلك بدقة روبرت سبرينغبورغ، الخبير في العلوم السياسية.

فعاليات

زيارة وفد رئيس البرلمان التركي

زار رئيس البرلمان التركي مصطفى شنطوب مع وفد من البرلمانيين الأتراك مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قطر، وذلك في 19 يناير 2022، حيث التقى شنتوب بمدير المركز الدكتور نايف بن نهار، واستمع منه إلى شرحٍ حول طبيعة عمل المركز، واستراتيجيته، والمشاريع العلمية والبحثية التي يقوم بها المركز، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بالشؤون التركية. كما بحث الطرفان سبل التعاون بين المركز والمؤسسات التركية المعنية.